

## ضمانات إقامة ودوام الحكم الرشيد

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

ثُمَّةً تَوَقَّعُ إِلَى مَبَادِئِ سَامِيَّةٍ كَالْعَدْلَةِ وَالشُورِيَّةِ وَالْمَحَاسِبَةِ وَالشُفَافِيَّةِ وَالْمَشَارِكَةِ السِيَاسِيَّةِ وَاسْتِقْلَالِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهَا، سَوَاءً تَحْتَ مَظَلَّةِ مَا يُسَمِّي بـ "الْدِيمُوقْرَاطِيَّةِ الْحَدِيثَةِ" أَوْ تَحْتَ مَظَلَّةِ الْحُكْمِ الْإِسْلَامِيِّ.

هَذِهِ الْأَمْنِيَّاتِ مَا الَّذِي يَحْقِقُهَا؟ وَمَا الَّذِي يَضْمَنُ بَقَاءَهَا؟

هَلْ يَحْقِقُهَا دُسْتُورٌ مَكْتُوبٌ أَمْ ثُورَةٌ شَامِلَةٌ أَوْ شَخْصٌ صَالِحٌ؟

هَذِهِ الْقَضِيَّةِ أَعْقَمَ مِنْ أَنْ يَجَابَ عَلَيْهَا بِشَعَارَاتِ اخْتِرَازِيَّةٍ مُثُلَّةِ "الْدِيمُوقْرَاطِيَّةِ هِيَ الْحَلُّ" ، وَلَا بِالْإعْجَابِ بِحَالَةِ عَابِرَةٍ مِنْ تَجَارِبِ الشُّعُوبِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نَظَرَةٍ فَاحِصَّةٍ فِي عَمَقِ السُّنُنِ الإِلَهِيَّةِ وَمَسِيرَةِ التَّارِيخِ وَسِيرَ غُورِ ثُورَاتِ وَصَرَاعَاتِ وَتَحْوِلَاتِ نَتَجَ عَنْهَا حَكْمًا رَشِيدًا وَنَظَامًا يَحْقِقُ الْعَدْلَةَ وَالشُورِيَّةَ.

## دور الدستور!

يَبْدُو وَاضْحَى مِنَ الْتَجْرِيَّةِ البَشَرِيَّةِ أَنْ وَجُودَ الدُسْتُورِ كَنْصُوصٍ مَكْتُوبَةٍ لَا يَضْمَنُ بِذَاتِهِ تَحْقِيقَ الْمَبَادِئِ السَّامِيَّةِ كَالْعَدْلَةِ وَالشُورِيَّةِ وَالْمَحَاسِبَةِ وَالْحُرِّيَّاتِ وَتَدَالُّ الْسُلْطَةِ وَغَيْرِهَا حَتَّى لَوْ جَرِيَ التَّصُوِّيْتُ عَلَيْهِ فِي اسْتِقْنَاءٍ شَعْبِيٍّ. فَهُنَّاكَ دُولَ عَرِيقَةٍ فِي الْدِيمُوقْرَاطِيَّةِ كِبِيرَيْتَانِيَا وَنِيُوزِيلَنْدَا لَيْسَ فِيهَا دُسْتُورٌ مَكْتُوبٌ بَلْ إِنَّهَا تَحْكُمُ بِتَرَاكِيمَاتِ وَتَجَارِبٍ أَدَدَتْ بِدُورِهَا إِلَى مَجْمُوعَةِ أَنْظَمَةٍ يَحْتَرِمُهَا الْجَمِيعُ، أَقْوَى مِنْ دَسَاطِيرٍ مَكْتُوبَةٍ لَا تَسْمَنُ وَلَا تَغْنِي مِنْ جَوْعِهِ.

فِي الْجَهَةِ الْأُخْرَى ثُمَّةُ دُولٍ قَمْعِيَّةٍ كَثِيرَةٍ كَسُورِيَا وَمَصْرُ وَمَعْظَمُ الدُولِ الْعَرَبِيَّةِ وَكُورِيَا الشَّمَالِيَّةِ فِيهَا دَسَاطِيرٌ مَكْتُوبَةٌ لَكِنْ ذَلِكَ لَمْ يَمْنَعِ الْدَكْتَاتُورِيَّةِ الْمَطْلَقَةِ وَالظُلْمِ وَالطُغْيَانِ وَالْاسْتِبْدَادِ غَيْرِ الْمَحْدُودِ!

## نعم: شعوب لا تريد العدالة ولا الحرية

بعِدًا عَنْ قَضِيَّةِ الدُسْتُورِ هُنَّاكَ شَعُوبٌ رَبِّما تَسْمَعُ بِالْاسْتِبْدَادِ وَتَتَغْنِي بِرَشْدِ وَحْكَمَةِ أَمْرَائِهَا وَمَلُوكِهَا، وَهَذَا يَحْدُثُ عِنْدَ تَوْفِيرِ مَوَارِدِ فِي يَدِ الْحَاكِمِ يَشْغُلُ بِهَا النَّاسَ بِالْمَتَعِ الدُّنْيَوِيَّةِ عَنْ حُقُوقِهِمُ الْعَدْلِيَّةِ كَمَا فِي بَعْضِ دُولِ الْخَلِيجِ. وَيَحْدُثُ حِينَما يَحْقِقُ الْحَاكِمُ إِنْجَازَاتٍ عَلَى مَسْتَوِيِ الْاِقْتَصَادِ أَوِ الْخَدْمَاتِ الْعَامَّةِ أَوِ الْأَمْنِ أَوِ حِمَايَةِ الدُولَةِ مِنَ الْأَعْدَاءِ مَا يَضْلُّ الشَّعْبَ عَنِ النَّطْلَعَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ مِنْ ذَلِكَ كَمَا حَصَلَ فِي الْبَرْتَغَالِ حِينَ حَكَمُهُمُ اُنْتُونِيُو سَالَازَارُ عَقْدَهُ طَوِيلَةً بِالْاسْتِبْدَادِ مَطْلَقٌ وَهُمْ فَرَحُونَ بِهِ مَقْتَنِعُونَ بِسِيَاسَتِهِ وَكَمَا يَحْصُلُ الْآنُ فِي رُوسِيَا.

## شعوب تخلت عن الديمقراطية باختيارها

شَعُوبٌ أَخْرَى جَرَّبَتِ الْدِيمُوقْرَاطِيَّةَ وَذَاقَتْ طَعْمَ الْحُرِّيَّةِ وَالْمَحَاسِبَةِ وَالشُفَافِيَّةِ وَالْعَدْلَةِ ثُمَّ تَخَلَّتْ بِإِخْتِيَارِهَا عَنْهَا وَاتَّجَهَتْ إِلَى الْاسْتِبْدَادِ وَتَشْرِيْبِهِ حَتَّى صَارَتْ تَقْدِيسَ الْمُسْتَبْدِ مُثْلَمًا حَصَلَ مَعَ الشَّعْبِ الْأَلْمَانِيِّ بَعْدَ هِتَّلِرِ. وَمِثْلُ هَذِهِ يَحْصُلُ الْآنُ مَعَ جَزْءٍ

كبير من الشعب حين تتعاظم الشعوبية ويختار الناخبون برضاهن بشكل مباشر أو غير مباشر، كما هو الحال في البرازيل حيث تلاعب الرئيس جايير بولسونارو بالناس من أجل انتخابه على أساس شعبي (جماهيري) مع أنه ليس لديه برنامج ولا مواقف قيادية مقنعة، وفي أمريكا تلاعب ترامب بالناس واستغل كونه تاجرًا وأوهمهم أنه سيقود أمريكا على طريقة التجار وقام باستغلال البلد لمصلحته الشخصية فهروه وراءه الملايين وهو يبتعد بهم عن الديمقراطية.

## لماذا تفضل بعض الشعوب الاستبداد على الشورى والقمع على الحرية؟

يحدث ذلك: إذا انتشر الفساد والجريمة تحت مظلة الديمقراطية، وإذا فشلت الحكومات ذات التعاقب الديمقراطي في التنمية أو في تحسين الاقتصاد أو في إدارة الدولة أو في نصب حكومة متماشة تدير الأوضاع. ويحدث كذلك إذا تغلب الطرح الشعبي (الجماهيري) العاطفي على العقل والمنطق، وإذا شعر الشعب أن بعض الأقليات وجماعات الضغط استغلت الحيل الديمقراطية وأخذت حق الأغلبية كما يفعل اللوبي الصهيوني في بعض الدول وكما تعمل المافيا وبعض القوى والمؤسسات العائلية، حيث تحدث أمورًا تستنزف بها قوة الدولة كلها لصالحها فيكون الناس في توق للمستبد الصارم.

## الضمانات

إذا لم يكن الدستور ولا الالتزام بالانتخابات هو الضامن، وإذا كانت بعض الشعوب تتخلى بنفسها عن "الديمقراطية" فما الضامن لحكم رشيد يحقق العدالة والشورى والمحاسبة والحربيات وتدالو السلطة وغيرها سواء بالمفهوم الإسلامي أو بالمفهوم الديمقراطي؟

بمراجعة للتجارب السياسية في التاريخ يبدو أن الضامن أربعة شروط والخامس شرط لديمومنتها

### الشرط الأول: فشو ثقافة القيم العليا

لن يتحقق الحكم الرشيد ما لم تكن "ثقافة الديمقراطية" هي السائدة؛ وما لم يتشرب معظم الشعب روح العدالة والحرية والمحاسبة والمسؤولية والشفافية واستقلال القضاء، وترسخ هذه المعاني في نفوس غالبية المؤثرين في الشعب، ومن ثم يتواافقون على أهمية هذه القيم وأولويتها على المصالح الشخصية والفنوية. هذه الثقافة تكون بمثابة الأرضية التي تُبنى عليها المؤسسات والدستور وبدونها لا تنفع أي مؤسسة أو دستور.

### الشرط الثاني: الريادة

أن تقر الأغلبية بريادة النخبة العاقلة المُدركة المُخلصة لهذه المبادئ (العدالة والمساوة والمسؤولية والأمانة الخ). ورضا الأغلبية بريادة هذه النخبة ليس منحصرًا في إعطائها الصالحيات فحسب، وإنما أيضًا أن يعتبر أفراد هذه النخبة رُؤادًا في تخصصاتهم السياسية والقانونية والتاريخية وغيرها، والدليل على ذلك أنه إذا بدأ التكير الشعبي في احتقار ما يقوله هؤلاء الرؤاد والعلاء، فإن ذلك يعني حتمية التوجه نحو الاستبداد أو على الأقل تنازل الشعب عن كثير من مبادئ "الديمقراطية". ولا يقصد بالنخبة الرائدة تلك المجموعة المتمركزة في مفاصل السلطة، بل هم مجموعة المؤثرين في الفكر والإعلام والرأي، ثم معهم كل من يؤثر في الشعب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحقوقياً. ولا بد من تأكيد أن تكون هذه النخبة مخلصة لهذه المبادئ مؤمنة بها، فإنها إن لم تكن كذلك ربما يكون أثراً لها مناقضاً لهذه القيم. وهذا لا يقتضي أن يكون هؤلاء الرؤاد فوق

المحاسبة أو يتمتعون بحصانة مطلقة أو أن يكون لهم امتيازات فوق عامة الناس.

### الشرط الثالث: الأمانة

لن تسود روح العدالة والمساواة والشفافية إلا إذا كانت الأمة تستحق فعلاً أن تُحكم بتلك المبادئ السامية. ولا يمكن أن تبلغ الأمة هذا الاستحقاق إلا إذا كان خلق الأمانة فيها هو السائد حتى يكون طبعاً عاماً وعرفاً راسخاً، ويستحيل أن تتجه أمة سادت فيها ناقص الأمانة كالنفاق والخيانة والكذب والغش وخرق العهود. وحين يكون الالتزام بالأمانة هو الغالب يكون من الطبيعي أن تُحترم النخبة المتقدمة أخلاقياً وقيمية، لا باعتبار نخبويتها بل باعتبار قيمها الثابتة ومن أهمها قيمة الأمانة.

### الشرط الرابع: المسؤولية

من المحال عقلاً أن ينال شعب الحكم الرشيد وقد انتشرت فيه الأنانية وانحسرت المسؤولية وضعف الأمانة، فالشعب الذي تسود فيه الأنانية يُستبعد أن يُنتج نخبة رائدة، وإن وجدت هذه النخبة في المجتمع المنحسر عن الفضائل غالباً لا يتقبلها ولا يرى فيها غير "ناس يتطهرون".

### الشرط الخامس: المؤسسات

قد لا يحتاج انتلاق الحكم الرشيد في بدايته إلى مؤسسات، لكن لا يمكن أن يدوم دون مؤسسات قوية ونافذة، ولها هيبة وسلطة حقيقة. وتحديد هيكلية المؤسسات ليس مهما بقدر الالتزام الأخلاقي بالدور المنوط بهذه المؤسسات. لكن مما ينبغي التأكيد عليه أن هذه المؤسسات رغم دورها الكبير في إطالة أمد الحكم الرشيد فإنها تكاد تكون عديمة الفائدة إذا لم يحصل التزام بالشروط السابقة.

### الحتميات

حتى لو توفرت الشروط الضامنة للحكم الرشيد فلا يتم من خلالها الوصول إليه واستقراره إلا بالمرور بمجموعة حتميات لا مفر منها.

### الحتمية الأولى: التدرج

روح العدالة والمساواة والمسؤولية وغيرها لا تسود في المجتمع دفعًّا واحدة، وهذا لم يحصل حتى في أفضل المجتمعات демقراطية في أوروبا، وإنما تتطور هذه الروح وتنتشر حتى تكون في النهاية هي الغالبة ويسود الرضا بريادة ذوي العقل والتميز الأخلاقي والعملي.

هذا الانتشار لا يأتي بتدرج ناعم فلا يكون مثلاً (5%) ثم (10%) ثم (20%) وهكذا، وإنما يتدرج ضمن جدلية اجتماعية تتراوح بين انكمash وانتشار وتحد واستجابة وتدافع مستمر.

### الحتمية الثانية: الصراع والمشقة والدم

لا بدّ من صراع؛ وهذا الصراع ليس بالضرورة صراع قوة (القتل أو الاعتقال) وإنما هو أيضاً صراع فكري كالنقاشات الفكرية التي كانت تدور في بلادنا في الثمانينيات والتسعينيات حيث كانت تنتصر جهة في النقاش ثم تنهزم ثم تنتصر ثم

تنهم، ويختلط هذا الصراع الفكري صراع سياسي وصراع إعلامي واجتماعي ينبع عنه في الأخير غلبة ما هو حق وذهب الزبد والغثاء والأباطيل. واستجابة الأغلبية لريادة النخبة المضحية لا يعني أن التغيير سيكون بالضرورة سلمياً وهادئاً وسيهزِّ المُستبد حتماً، إذ لا بدّ من تقديم التضحيات سواءً بقمع الظالم للمصلحين أو بمواجهة مسلحة حقيقة بين الطرفين، وثورات التاريخ لم تنجح إلا بدفع ثمنٍ بشكلٍ مُعينٍ، وغالباً ما يكون الثمن دموياً بسبب المواجهات المسلحة، ومع ذلك قد تفشل في جولات ولا تنجح إلا في الجولة الأخيرة.

#### الحتمية الثالثة: التضحية

لا مفر من أن تتصدى للمسؤولية طليعة مضحية وهي فئة ناضجة ذات رياادة وبذل. وهذه الريادة ليست فكرية أو علمية أو فلسفية أو شرعية فحسب بل لا بدّ أيضاً أن تكون رياادة في التضحية والقتال والمُصابرة والمُثابرة، وكذلك لا بدّ أن تمارس هذه الفئة الدور البشري المتقاعل المترقب بالمبأداً ولا تكتفي بالدور الأكاديمي، وકأن الشعب أمامهم طلاب يلقونهم معلومات .

#### الحتمية الرابعة: تفوق الأقلية

الذين يتصدرون للريادة والتضحية من أجل تحقيق الحكم الرشيد وينجحون في قيادة التغيير هم غالباً نخبة متميزة باذلة، فلم يسجل التاريخ دولة وصلت إلى الديمocrاطية أو الحكم بالشوري -إسلامياً- على يد الأغلبية، وإنما كلها نجحت على يد القلة المتميزة. والثورة الفرنسية وثورة كرومويل والثورة الأمريكية ومن قبلها المشروع الإسلامي في مرحلة النبوة كلها قامت على يد القلة المتميزة المضحية، بل إن قيام أبو بكر رضي الله عنه بإلزام الجزيرة العربية كلها بالعودة للدين بعد الردة معتمداً فقط على مكة والمدينة والطائف (و هجر) دليل على رياادة وقوة النخبة الصالحة المؤثرة ثم بعد استقرار الأمور يكون للأغلبية دورها وأثرها.

وتقوّق النخبة الريائدة لا يعني أن الأغلبية أقل رياادة أو أنهم غوغاء وجهلة؛ لأنه لا يوجد خط فاصل، من هو دونه يُعدُّ رائداً قائداً ومن خلفه يعد جندياً تابعاً، بل هناك تدرج في الانتقال من الأقلية الريائدة إلى الأغلبية التابعة. هذه الريادة للنخبة التي أكدتها التاريخ تثبت عدم صحة مبدأ الفائلين أن النجاح في التغيير يكون بإصلاح الشعب كله أو أغلبيته، وكل عارف بالتاريخ وحركة المجتمع يدرك أن هذا غير واقعي.

#### الحتمية الخامسة: لا وجود لمعصوم

الساعون للتغيير المخلصون لقضيتهم ليسوا دائمًا مُتجرّدين من ضبطين بأخلاقيهم وتصرفاتهم، إذ قد يكون الإنسان مضحياً مخلصاً صاحبَ مبدأً لكن تجتّاحه النزعات البشرية كالحسد أو حُبّ السلطة أو حُبّ المال أو الغيرة من أقرانه الناجحين أو الذين يتمتعون بشهرة أوسع، فهذا الطبع البشري الدافع للخطيئة لا يتعارض مع كون الساعي للتغيير مضحياً مخلصاً صاحبَ مبدأً. وكثير من ساهموا في ثورات أنقذت بلادهم من الاستبداد تبيّن أن لديهم مخالفات أخلاقية ومنافسات غير شريفة ومشاكل شخصية تدقّح في كمال شخصيتهم لكن لا تقلل من رياادتهم. والمراد هنا استبعاد المثالية الخيالية والتعامل بواقعية مع النزعات البشرية والقصور المستولي على جميع الخلق، شريطة أن لا يكون ذلك مخلاً بالأمانة والقيم الكبرى وأن لا يكون ملزماً للشخصية.

## الحتمية السادسة: الثمن المدفوع

حجم الثمن الذي تدفعه الشعوب للخلاص من الاستبداد والظلم يكون بقدر عمر وزمن الظلم والفساد الذي مر على تلك الأمة. والثمن الذي تدفعه أمة عاشت أمدا طويلا تحت الظلم والفساد والاستبداد أعلى بكثير من أمة تخلصت من الظلم والاستبداد بعد أمد قصير.

### ماذا يعني هذا لوضعنا الحاضر؟

يعني أننا يجب أن نستعد لصراع طويل الأمد، ليس فقط مع المستبد الفرد ذاته بل صراع في جبهات عديدة.

أولاً : صراع مع مجموعة مفاهيم مغلوطة أضفت عليها الصفة الإسلامية أو التي تحمل الحاكم الفاسد .

ثانياً : صراع مع ثقافة الاستبداد التي نشأت عليها الشعوب و تشربتها .

ثالثاً : صراع مع من يحمي الاستبداد بالمال والسلاح .

رابعاً : صراع مع عادات وتقالييد الاستبداد .

خامساً : صراع مع داعمي الاستبداد سواء في الداخل كالتجار أو ذوي المال المستفيدين من الاستبداد أو في الخارج مثل الدول الداعمة له مالياً أو عسكرياً أو إعلامياً أو سياسياً.

وعلى ذلك فإنه حتى لو تحققت الفرصة لإزالة المستبد كشخص فإن تغلغل روح العدالة والمساواة والشفافية والمسؤولية والأمانة في قلوب الناس يستغرق زمنا طويلا، لأن الصراع مع بقایا ثقافة الاستبداد أ芒ه طويل. وزوال المستبد ليس إلا مرحلة من مراحل الشد والجذب التي تنتهي بالحكم الرشيد.

وبمراجعة فاحصة للتاريخ الحديث ربما يمكن القول أن الدول العربية والإسلامية دخلت هذا الميدان منذ الثمانينيات ومنذ أزمة الخليج، ونحن الآن نعيش مرحلة من مراحل هذا "الديالكتيك" لعل الله أن يجعلها من المراحل الأخيرة.

### كيف يكتب الدستور؟

لا شك أن الدستور المكتوب إجراء مفيد للشعوب لكن حتى يتعاظم دوره في ضمان الحكم الرشيد لا يصلح أن يكتب فورا بعد زوال الاستبداد، بل لا بد أن تمر فترة كافية يشرب فيها الشعب أو غالبيته مفاهيم العدالة ويتخلص من تقاليد الاستبداد ويتعرف على النخبة التي تستحق أن تمارس الريادة في ترتيب مسيرة هذا الشعب لحكم رشيد. ومن المفارقة أن هذا الذي يبدو وكأنه استبداد هو في الحقيقة مانع لعودة الاستبداد لأن الفترة التالية لزوال المستبد تكون مثقلة باثاره، وإزالة هذه الآثار لا شك بحاجة لزمن على أن لا تتحايل النخبة على الشعب وتطيل هذه المدة إلى أجل غير مسمى فتختلف الاستبداد باستبداد.

كما يحتاج الشعب بعد زوال الاستبداد مدة يتعافي فيها من التفكك الاجتماعي والفوضى الأخلاقية وانتشار الأنانية والنفاق وانقطاع التواصل بسبب القمع والسجن وفرض المستبد لمفاهيمه، بعد هذه الفترة وبعد خروج الصفوة من السجون وتمكن الصامتين والمهمشين والمطاردين من التعبير وعودة التوازن والاستقرار النفسي للمجتمع سيكون دور النخبة المخلصة طبيعيا في الريادة. هذا التراث بعد زوال المستبد يعني توفير الفرصة للنخبة الرائدة أن تُرشح من يساهم في صياغة الدستور دون

خوف أو طمع .

وهنا إشارة إلى نظرية خاطئة يقع فيها البعض وهي أن الساعين للإصلاح بإمكانهم أن يصيغوا دستورا قبل زوال الاستبداد. هذا الاعتقاد هو استبداد بذاته لأنه مصادر لحق كثير من القادرين على المساهمة في كتابة الدستور من العاجزين عن ذلك بسبب سجنهم أو منعهم، ويستثنى من ذلك المبادئ العامة للدستور التي ينبغي أن لا يكون عليها خلاف على الإطلاق في أي عهد وتحت أي ظرف.